الفصل الثالث

الحرمان من حقوق المواطنة أو الانتقاص منها وأثره في الانتماء

د.منذر عرفات زيتون[1]

مقدمة

تبين هذه الدراسة العلاقة بين حقوق المواطنة والانتماء، وأنها علاقة ذات طرفين متكافئين يتأثر كل منهما بالآخر استقراراً أو اضطراباً، لأنَّ المواطنة في الأساس تقوم على حقوق وواجبات، ولا بد لكل مواطن أن ينال بموجبها حقوقه دون تبخيس أو انتقاص أو حرمان، بغض النظر عن جنسه أو دينه أو قوميته، ولا بد له كذلك من أن يقوم بواجباته التي تقتضيها مسؤولية المواطنة الصادقة. وإذا ما قام المواطن بهذه الواجبات فإنه يكون قد أدرك حقيقة الانتماء، لأن الانتماء لا يعني مجرد الانتساب لوطن ما، وإنما يعني القيام تجاهه وتجاه من يشاطره العيش فيه بواجب الرعاية والحماية، وقد عدَّ النبي ﷺ الموت في سبيل الأرض والعرض والمال شهادة ترفع قدر الإنسان عند الله، ولذلك وجب على المواطن أن يدافع عن وطنه وأن يحميه من شر كل كائدٍ عادٍ.

وتصل الدراسة إلى إبطال الدوافع التي قد يبديها بعضهم تجاه انتقاص حقوق المواطنين أو حرمانهم منها، لأنَّها ليست إلا أسباب واهية، فلا التعصب ولا الاتهامية ولا القوة والتحكم ولا غيرها يسوغ للحاكمين أو مَنْ هم تحت

(1) دكتوراه في الفقه وأصوله، مستشار شؤون التوعية في وزارة التنمية الاجتماعية، وأستاذ الشريعة والدراسات الإسلامية في الأردن، البريد الإلكتروني: dr_mzaytoon@hotmail.com

أيديهم التلاعب بالحقوق والتحكم بها، خصوصاً أن الحقوق في مفهوم الشريعة تثبت من جهة الخالق عزّ وجل، فهو الواهب وهو المعطي، وهو كذلك المتصرف بشؤون خلقه، ولا يجوز الافتئات على الله تعالى بتعطيل ما أمر بتسييره، ولا بانتقاص ما أمر باحترامه. ولذلك فإن ما ينتج عن انتقاص تلك الحقوق فضلاً عن منعها من شأنه أن يحدث مشكلات كثيرة، إن في الحالة الاجتماعية أم في الحالة النفسية للأفراد، وسيؤدي إلى حدوث تعطيل في حركة الحياة والبناء والإعمار بما يفرزه من أمراض كثيرة، وصراعات متعددة.

ولعل هذا ما يفسر لنا ما يحدث في كثير من البلاد -وخصوصاً بلادنا العربية- من عداوة الناس لأنفسهم أو لحكوماتهم أو لأمتهم أو لأوطانهم؛ فبعض المواطنين يستسيغ شتم وطنه أو مواطنه أو أصله، من غير أن يشعر بالذنب أو الحرج، وبعضهم يركض لاهثاً وراء هجرة إلى أرض أخرى ظناً منه أنه يسعى لخلاص مريح، وبعضهم يصل وللأسف إلى مرحلة مبتذلة جداً من خيانة قيمه ووطنه، لتحقيق مصالح لأعداء وطنه عندما يلوحون له ببعض ما حُرم من حقوق أو مصالح في وطنه.

تُمتحن كثير من الدول اليوم -وخاصة تلك التي تنادي باحترام المواطنة وحقوق الإنسان- في صدق توجهاتها، وتُطالب -حتى تنجح في ذلك- بأن تعمل على تحويل تلك الشعارات إلى قواعد ثابتة في قوانينها وأنظمتها، وممارسات عملية تلتزم بتطبيقها على أرض الواقع.[1]

وفيما تلتزم بعض الدول بتطبيق مبدأ المواطنة الكاملة على كل من يعيش فيها، فتضمن لهم كامل حقوقهم مقابل ما تطالبهم به من واجبات، حتى مع

(1) معظم الدول تنص في دساتيرها على حقوق مواطنيها وفق ضوابط العدل والمساواة على أساس الجنسية، ومن ذلك مثلاً الدستور الأردني الذي خصص الفصل الثاني منه (المواد: 5-23) لتبيان حقوق الأردنيين وواجباتهم، فنص في مادته السادسة مثلاً على: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"، انظر:
- **الدستور الأردني**. عمان: مطبوعات مجلس الأمة، المطابع العسكرية، 1406هـ/1986م.

اختلاف هوياتهم وانتماءاتهم، فإنَّ دولاً أخرى تصنف مواطنيها وفق فئات تستند إلى درجات تفاضلية، بحسب اللغة أو الدين أو العرق، فتقدم بعضهم على بعض، وتجعل لبعضهم أولوية على غيرهم في الامتيازات والمكتسبات، على نحو يخل بميزان العدالة والمساواة بين أفراد الوطن الواحد. ونرى دولاً أخرى تتعدى ذلك، إلى حد انتقاص حقوق بعض مواطنيها أو حرمانهم منها تعبيراً منها عن رفضهم وازدرائهم، وكل ذلك يناقض مفهوم المواطنة، بل ويؤثر في أمن تلك الدول واستقرارها، لما يحدثه من فوضى في علاقة الناس بعضهم ببعض، وعلاقتهم ببلدهم وبالقائمين عليه.

وفي ظل شيوع مصطلح الإرهاب في السنوات الأخيرة، فإنَّ كثيراً من الدول التي كانت ترفع شعار التسامح وحقوق الإنسان نراها اليوم تتراجع بوتيرة متسارعة نحو الانغلاق والعنصرية، استجابة للتخوفات التي باتت تزدهر بفعل أخطار حقيقية أحياناً وأخطار متوهمة أحياناً أخرى، يزكيها الإعلام المغرض الذي تحركه جهات تعمل لأجل مصالحها خاصة.

إن أهمية هذا الموضوع تكمن في تفسير ما يتعرض له المواطن في بعض البلاد وخصوصاً البلاد العربية من شعور بالحرمان والقهر، وما يستتبعه من الحنق على حكومته تارة، وعلى مواطنيه تارة، وعلى وطنه تارة أخرى، وكل ذلك لشعوره بانتقاص حقوقه أو حرمانه منها، مع ما يذاع صباح مساء من احترام المواطن والحرص عليه، وأنه الغالي الذي يعمل الجميع من أجله.

وتسلك الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي للتوصل إلى أبعاد العلاقة بين حقوق المواطنة والانتماء، مفترضة أنها علاقة تبادلية يتأثر كل جانب منها بحال الآخر سلباً وإيجاباً. وسوف تتناول الدراسة تعريف المواطنة، وحدودها، وأبعادها، والآثار المترتبة على حمايتها ورعايتها، والدوافع الكامنة وراء الحرمان من حقوق المواطنة أو انتقاصها، والآثار المترتبة على الحرمان من حقوق المواطنة أو الانتقاص منها.

أولاً: تعريف المواطنة

قد يُظَنُّ أن المواطنة أمر حديث نسبياً كما هو الحال لمفهوم الدولة، من منطلق أنَّ المواطنة تكرست مع صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966 وغير ذلك من المواثيق الدولية.[1] وقد يغدو هذا المذهب صحيحاً من جهة إقرار مبدأ المواطنة على مستوى عالمي من منظمة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، ولكن ليس من حيث وجودها فكرةً تم تطبيقها عملياً وأصبحت حقيقة واقعة قبل ذلك بكثير.

لقد شيّد النبي محمد ﷺ دولة المواطنة، حينٍ أعلن قيام دولة الإسلام الأولى في المدينة المنورة ووضع دستورها، الذي سُمي حينها "صحيفة المدينة". وقد حددت تلك الصحيفة المفهوم العام للمواطنة، وبينت ما تقوم عليه من أسس، كالمسؤولية، والحقوق، والواجبات، والحريات، ذاهبة الى أن كل من وجد على أرض تلك الدولة في المدينة المنورة إنما هو مواطن يتمتع بحقوق المواطنة كافة، ويلزم بواجباتها كافة بغض النظر عن دينه أو قوميته، "لأن حق المواطنة لا يستلزم وحدة العقيدة ولا وحدة العنصر."[2]

ونحن نعلم أن المدينة المنورة وقتها كان فيها العربي والعجمي، والمسلم والنصراني واليهودي، والموالي والمنافق، وقد شملت صحيفة المدينة بأحكام المواطنة كلَّ هؤلاء، وجعلت اللحمة بينهم كبيرة بوصفهم شركاء في أرض واحدة يتوجب على الجميع حمايتها وحماية أنفسهم من أي غازٍ أو معتدٍ.[3]

(1) هناك عدد من المواثيق والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان، منها ما يتعلق بالمواطنين، ومنها يتعلق بالأطفال، والنساء، والمهاجرين، والعمال، وكبار السن، والمعوقين، ومنها ما يتعلق بالتمييز، وبإقامة العدل، والصحة، والرفاهية، وغير ذلك كثير، انظر:
– المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، http://www2.ohchr.org/arabic/law/index.htm.

(2) الشعيبي، أحمد قائد. **وثيقة المدينة: الدلالة والمضمون**، الدوحة: وزارة الأوقاف، ط1، 1426هـ/2005–2006م.، ص68.

(3) الغضبان، منير محمد. **المنهج الحركي للسيرة النبوية**، الزرقاء: مكتبة المنار، ط3، 1411هـ/1990م، ص204–206.

وكانت دولة المدينة دولة المواطنة الأولى التي استجمعت مكوناتها الثلاث من شعب وأرض وسلطة[1]، وفي الوقت نفسه تأسست على أسس ومبادئ واضحة تضمّنها دستورها الذي "يعتبر أول نظام مكتوب قامت على أساسه دولة منذ أول تكوينها."[2]

وقد مثلت دولة المدينة أقدم صورة معروفة للدولة في تاريخ الإنسانية، بفضل تميزها عن غيرها من الدول التي عاصرتها أو تلك التي سبقتها في الوجود بخضوعها للقانون، وهو الشرع الصادر عن سلطة أعلى من سلطات الدولة جميعها.[3] أما ما كان قبلها مما يمكن تسميته دولاً، فلم تكن قائمة على مثل تلك المبادئ والأسس؛ إذ كانت تحكمها قوة الزعيم الذي كان يتمثل دور الإله الخالق الذي يعطي من يشاء ويحرم من يشاء، ولا حق لأحد في مطالبة بين يديه إلا بأمره، أو كان يدعي بأنه ظل الله في الأرض، يحكم بحكمه وينفذ أمره، فلا خطأ عليه ولا مسؤولية، ولا يُسأل عما يفعل، أو كان يتغلب بالقوة على شعبه فتدين له الأمور كلها، وتصبح الأرض والعباد في ملكيته.

إذا كانت المواطنة تعني في ظاهرها الانتساب إلى بقعة من الأرض يتخذها الفرد مسكناً ومستقراً فإنها في حقيقتها تعني العلاقة التي تنشأ بين الفرد وتلك البقعة من جهة، وبينه وبين من يشاطره العيش والاستقرار عليها من الناس من جهة أخرى.[4]

---

(1) كريم، محمد. **تطور الفكر الفلسفي والسياسي**، بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1415هـ/1995م، ص15.

(2) الشعيبي، **وثيقة المدينة: المضمون والدلالة**، مرجع سابق، ص68.

(3) العوا، محمد سليم. **في النظام السياسي للدولة الإسلامية**، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1395هـ/1975م، ص21-22.

(4) يذهب البعض إلى أن الوطنية هي التي تعني مجرد الانتماء، بينما المواطنة تعني المشاركة التي تعكس الحقوق والواجبات والممارسات الإيجابية تجاه الوطن، انظر:
- النشمي، عجيل جاسم. "التأصيل الشرعي للمواطنة والعلاقة بين المواطنة والانتماءات القومية والعرقية والدينية"، الصحيفة الإلكترونية (الحدث)، http://www.hadath.net/ArticleDetail.aspx?id=1597.

وإذا كان الوطن يعني بقعة الأرض التي يتخذها الإنسان مسكناً ومستقراً له ولد فيه أم لم يولد،[1] فإن الثابت شرعاً أنَّ للإنسان الحق في أن يسكن أية بقعة يختارها لنفسه، لأنَّ الأرض لله تعالى ولا يملكها أحد من العالمين. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: 3]، وإن كان هناك من وارث لها فهم العباد الصالحون، قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: 105]، ولذلك نرى أن الله تعالى أمر بني إسرائيل بدخول الأرض المقدسة التي كتبها لهم، بعد أن أنعم عليهم بنعمة الإيمان، فقال لهم سبحانه على لسان موسى عليه السلام: ﴿يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: 21]، ثم لما فسدوا وطغوا بعث الله عليهم عباداً أولي بأس شديد فجاسوا في تلك الديار، فحرمهم الله تعالى من وراثة تلك الأرض بما كسبوا من الكفر والتجبر والنكران، "لقد أورثوا تلك الأرض بشرط واضح صريح هو أن يعبدوا الله وحده ولا يشركوا به شيئاً... بيد أنهم أخلُّوا بالشرط فأفسدوا وما أصلحوا، فسلط الله عليهم قوماً من سكان أرض كنعان."[2]

قال الشعراوي عن كتابة الله تعالى الأرض المقدسة لبني إسرائيل في قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾: "إنها إرادة تشريعية وليست إرادة كونية، فإن أطاعوا أمر الله وتشجعوا ودخلوا الأرض المقدسة فإنهم يأخذونها، وإن لم يطيعوه فهي محرمة عليهم"، وحول مطلع سورة الإسراء ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ قال الشعراوي: "أي أنه سبحانه وتعالى يدخل بهذه الآية المسجد الأقصى في مقدسات الإسلام، وأوضح الحق لهم: يا أيها اليهود أنتم ستعيشون في مكان بعهد من رسولي، ولكنكم ستفسدون في المكان الذي تعيشون فيه،

---

(1) الوطن: المنزل تقيم به، وأوطن فلان أرض كذا وكذا: أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها، وكل مقام قام به الإنسان لأمر فهو موطن له. انظر:
- ابن منظور، جمال الدين. **لسان العرب**، بيروت: دار إحياء التراث العربي مؤسسة التاريخ العربي، ط3، 1419هـ/1999م، مادة: وطن، ج15، ص328.

(2) دولة، محمد علي. **لتفسدن في الأرض مرتين**، دمشق: دار القلم، ط1، 1428هـ/2007م، ص11-12.

وسيتحملكم القوم مرة أو اثنتين وبعد ذلك يسلط الله عباداً له يجوسون خلال دياركم ويشردونكم من هذه البلاد."[1]

ومع نشوء الكيانات السياسية على هذه البسيطة، وسيطرة مجموعات الناس على تلك الكيانات، أصبحت الأوطان لا تعبر فقط عن مكان العيش، بل أصبحت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعرق واللون ونظم الحكم والقوى المسيطرة، ولم يعد بالإمكان أن يختار الإنسان لنفسه أي مكان ليعيش فيه، إلا إذا سمح له الحكم المسيطر على ذلك المكان بذلك.

وعلى أي حال، فإنَّ عيش الإنسان على بقعة من الأرض يتطلب منه إنشاء علاقة مع تلك الأرض ومن عليها، وهذه العلاقة هي ما نسميها بالمواطنة، ومن الضروري لتحقيق جوهر تلك المواطنة أن تكون تلك العلاقة القائمة صحيحة، بمعنى أن تكون قائمة على أمور مشتركة يتناوب أطرافها على رعايتها تجاه بعضهم بعضًا. ونعني بالأمور المشتركة: الحقوق والواجبات التي ينبغي أن تكون متبادلة بينهم، بحيث يكون ما يمثل لبعضهم واجبات يمثل في الوقت نفسه للآخرين حقوقاً، فكل حق من جهة يعدّ واجباً من جهة أخرى.

فتلك العلاقة، إذن، لا بد من أن تكون قائمة على حقوق وواجبات متبادلة يلتزم بها الأطراف تجاه بعضهم، دون طغيان طرف على طرف، أو استئثار طرف ببعض الحقوق دون الآخرين، كل ذلك من أجل أن تكون حياة الجميع -في بقعة الأرض التي يعيشون عليها كذلك- مستقرة ومتوازنة في مختلف جوانبها، وهو ما يولد -بالتأكيد- نشوء رغبة عارمة في نفوس الأفراد نحو التمسك بتلك العلاقة وحمايتها والدفاع عنها، إن تطلب الأمر. وهذا هو ما يعني تحقق (الانتماء)؛ انتماء الأفراد إلى أرضهم ومواطنيهم، وإلى القيم والمعتقدات والأعراف والعادات التي تبنيها تلك العلاقة وتبنى عليها، في صورة قواعد راسخة تنظم شؤون الحياة بمناحيها المختلفة، الثقافية منها والسياسية

(1) الشعرواي، محمد متولي. "**خواطر الشيخ الشعراوي**"، http://elsharawy.com/، ص 3051-3050.

والاجتماعية وغيرها، وهو ما يشكل بمجموعه هوية وطنية يتحلى بها الجميع ويتمسكون بها ويدافعون عنها.

على أن الانتماء بوصفه إفرازاً مأمولاً للمواطنة يولده أصلاً الشعور بالأمان، والأمان لا يتحقق إلا بما ذكرنا من التوازن الذي لا يعني سوى العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، "والشعور بالانتماء يتزايد مع ارتفاع مستوى الحياة التي تؤدي بالمواطن إلى صيانة كرامته في وطنه."[1] فوضوح العلاقة وتوازنها يحققان الأمان، والأمان يولد الانتماء، ولعل هذا ما يبين حقيقة الفرق بين الانتساب والانتماء، فالانتساب يتعلق بمجرد الموقع الجغرافي، والانتماء يتعلق بالهوية التي تتولد عن العلاقة المستقرة المتوازنة شيئاً فشيئاً.

ومن العجيب أن الإنسان بتغييره مكان سكناه يستطيع أن يُنشئ علاقة جديدة تقوم على انتساب وانتماء جديدين، ما دام يمكن أن تقوم تلك العلاقة على أسس الإخلاص والاعتراف بحقوق الآخرين والاستعداد لأداء الواجبات الثابتة لهم. ولعل هذا ما يفسر لنا طلب بعض الدول من الأشخاص الذين يحصلون على جنسيتها أن يقسموا بالولاء لها، وفي حقيقة الأمر فإن ذلك القسم بمثابة تعهد علني بالتزام متطلبات تلك العلاقة.

ولتحديد العلاقة بين مفهوم المواطنة ومفهوم الهوية، فإن من المناسب أن نبين المفهوم المقصود بالهوية التي تعني المرجعية التي يحتكم إليها الفرد في تحديد مواقفه واتجاهاته في الحياة، فهي "بمثابة المنظار الذي ينظر به الناس إلى واقعهم والمعيار الذي يقترحون به الحلول لمشكلاته."[2]

وتتشكل الهوية بحسب المبادئ والقيم التي يؤمن بها الفرد، وبسبب هذه الأهمية فإن المرء الذي يعتز بهويته يرى في تعريضها للتهديد أو للاعتداء خطراً حقيقياً على حياته، لأنها في نظره صورة تعبيرية عن ذاته وتعرضها للخطر يعني

(1) أبل، عبد العزيز. " المواطنة كيف نرسخها"، **صحيفة أخبار الخليج البحرينية**، عدد (2007/2/14).

(2) إدريس، جعفر شيخ. "المواطنة والهوية"، **مجلة البيان**، العدد 211 (ربيع الأول 1426هـ).

مساساً بذاته نفسها، ولعل هذا ما يفسر استعداد المنتمين لهوياتهم بذل الغالي والنفيس من أجل حمايتها.

ولا تشعر الدول بإشكالية كبيرة عندما يكون لجميع المواطنين هوية واحدة، حتى وإن شذ البعض فبدلوا أو غيروا، فإنهم يبقون في المحصلة استثناء لا يقوى على مغالبة الأصل، بل وسيعدّ خروجهم ذاك من قبيل حرية الرأي والتفكير المكفولة للناس أصلاً، فإن زاد الأمر على ذلك وعلا صوت الخارجين عن هوية المجموع فقد يقابلون بالازدراء والرفض من الآخرين، ولكن الوضع في مجمله سيبقى مريحاً للدولة وللقائمين عليها، وعلى أكثر تقدير فقد يعرض هؤلاء للمحاكمة إن كان خروجهم على الأغلبية يتم بصورة غير قانونية.

ولكن الإشكالية الكبيرة تحصل عندما تتباين هويات المواطنين الثقافية والدينية على وجه الخصوص، فقد يتطور الأمر إلى صراع بين المتنافسين حينما يسعى كل منهم إلى إعلاء هويته وإثبات شرفها دون هوية غيره، وهنا يبرز السؤال: هل يجب أن يكون من أسس المواطنة وحدة الهوية، وهل يجب على الجميع تبني هوية الدولة التي حددتها الأغلبية؟

ولا يمكن لدولة أن تضمن وحدة هوية مواطنيها، لأنها ستعجز عن جمع الناس كلهم على كلمة واحدة، فلطالما كان الناس مختلفين، وذلك منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها، وهو القائل سبحانه: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود:118]؛ إذ يستحيل أن يجتمع الناس كلهم على كلمة واحدة، وإلا لما بعث الله تعالى الرسل والأنبياء في كل حين، وسيصعب على أية دولة استبعاد كل من يخالفها في كل حين، خصوصاً إذا كان المخالف مواطناً فيها وليس مهاجراً إليها من خارجها، فمن يضمن عدم تحول أفكار الناس ومعتقداتهم وتبدل هوياتهم واتجاهاتهم؟

إنّ هوية الفرد في كثير من مكوناتها يمكن أن تبقى خفية عند صاحبها دون إعلان، وإصرار الدولة مهما كانت قوية على ازدراء هويات الآخرين وعدم

احترامها، لن يكسبها إلا الضغينة ضدها وضعف انتماء هؤلاء إليها، بل قد تضطرهم الدولة -إن ضيقت السلطات عليهم- إلى معاداتها، وقد يتمكنون من إسقاطها، أو تغيير كامل نظام الدولة وتبديل هويتها. والتاريخ زاخر بمثل هذه الأمثلة، ومنها ما جرى في ما سمي بدول الاتحاد السوفييتي ودول الاتحاد اليوغسلافي السابقين، التي أجبرت على إعلان الشيوعية هوية لها. ولأنها تتصادم مع الدين والمنطق فقد انتهى الأمر إلى نبذها والتخلص منها، وكذلك ما يجري الآن في تركيا من تحول واضح عن الهوية التي فرضها (أتاتورك) على الناس عام 1928 قسراً بالرغم من رفضهم لها.

وعلى ذلك، فإن الدول التي تصر على إلزام الجميع بهويتها لا بد أن تلاقي التعنت والرفض، وسوف ينظر إليها على أنها دولة عنصرية بوليسية تسطِّر نهايتها بيدها، خصوصاً إن كان من تضطهدهم أصحاب عقيدة راسخة كالعقيدة الإسلامية. وخير دليل على ذلك ما يحدث اليوم في فلسطين أمام إسرائيل، التي فشلت محاولاتها فشلاً ذريعًا منذ أكثر من ستين سنة، عندما احتلت الأرض وبدأت تعمل على إلغاء كل ما يتعلق بهوية أهلها، وهي تعلم أنها لن تنجح في مخططها أبداً؛ بدليل ما تلاقيه من تصدي سكان الأرض الأصليين، وبذلهم أموالهم وأرواحهم في سبيل هويتهم الإسلامية، والمؤكد أنه لن ينتهي الأمر إلا بسقوطها واندثارها كأي دولة مارقة لم يذكر التاريخ إلا مساوئها.

ولحلّ هذه المشكلة لا بدّ من أن تقبل الدولة بتنوع الهويات فيها لضمان الهدوء والاستقرار، بشرط احترام الجميع لنظامها وقوانينها، مع حصولهم جميعاً على حقوق المواطنة كاملاً، لأنَّ التنوع والاختلاف بين الناس أمر ثابت راسخ. ولسنا هنا بمعرض البحث في شكل النظام الذي يضمن التعايش بين مواطنين مختلفي الهويات، غير أننا لا بد أن نقر بضرورة أن لا يؤثر ذلك على احترام

المواطنة وضمانها إطارًا جامعًا؛ إذ لا بد أن يتمتع جميع المواطنين بحقوقهم، وفي الوقت نفسه يجب أن يقوموا بواجباتهم ويوفوا بالتزاماتهم، "أما التفاضل بين الناس بعد إقرار مبدأ المساواة بينهم في الحقوق فيكون بقدر تفاوتهم في العمل والجهد ونفع الناس."[1]

ثانياً: حدود المواطنة

إذا كان الوطن يمثل بقعة أرض لها حدودها المعلومة في غالب الأحيان، فإنَّ المواطنة تغدو علاقة محددة بحدود بقعة الأرض تلك، فهي علاقة تقوم على حدود الجغرافيا، ولذلك يطلق على مجموع من يستوطنها اسم الشعب، فنقول الشعب المصري لمجموع من يعيش في مصر، والشعب الفرنسي لمجموع من يعيش في فرنسا، وهكذا.

وأحياناً يطلق على الشعب اسم الأمة، وذلك من باب التفخيم، كما يسمى البريطانيون أنفسهم أمة مثلاً وكذا الألمان. وفي الحقيقة فإن مسمى الأمة يطلق على الناس الذين تجمعهم رابطة عظيمة تتجاوز حدود الجغرافيا، وقد يكونون أفراداً أو شعوباً متعددة تسكن في دولة واحدة أو أكثر، كما هو حال المسلمين اليوم، فالمسلمون أمة[2]، وإن تعددت دولهم، وإن اختلفت شعوبهم، "الأمة في المفهوم الإسلامي مجتمع إنساني يقوم على الأساس العقائدي المشترك"[3]، والأمة المسلمة فيما يجمع بين أفرادها من وحدة، لا يجوز أن تخضع لحدود مختلفة تقسمها، ولا لأنظمة حكم متعددة تؤثر على وحدتها، يقول الشيخ شلتوت

---

(1) المبارك، محمد. **نظام الإسلام: الحكم والدولة**، بيروت: دار الفكر، ط2، 1395هـ/1974م، ص114.

(2) الشعب في اللغة: القبيلة العظيمة أو الحي العظيم، والشعوب: الجُمَّاع والقبائل والبطون، وفي التنزيل ﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ [الحجرات:13]، وأما الأمة، فهي: الشرعة والدين، ومنه قوله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [آل عمران:110]، وهذا يشير إلى أن الشعب يقوم على القومية، وأما الأمة فتقوم على الطريقة والدين. انظر:
– ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، مادة: شعب، ج7، ص127، ومادة: أمم، ج1، ص213.

(3) المبارك، **نظام الإسلام**، مرجع سابق، ص100.

رحمه الله تعالى: "لم يعتبر الإسلام في تكوين الدولة الجنسية ولا العنصرية ولا التوطن في بلد معين كما ألفته الأوضاع البشرية للدول، ولقد رأى أن في ذلك تحديداً وتضييقاً ينافي عالميته وعمومه..."[1]

وقد عاشت دولة المسلمين فيما مضى بهذه المعاني والمقومات، فكانت أرضاً واحدة يحكمها نظام واحد، وهو منحها القوة والتكامل ومهابة الجانب، ولكن في ظل انقسامها اليوم إلى شعوب ودويلات، فإنها أصبحت ذات مرجعيات سياسية متباينة، شكَّل كلٌّ منها وطناً مستقلاً وصف بأنه ذو سيادة، وهذه السيادة كرست التجزئة والتقسيم، وصارت موانع تحجز الأمة عن العودة إلى أسباب وحدتها. ومع ذلك كله، فإن تقسيم الأمة إلى كيانات متعددة لا يجوز أن يتجاوز مقوماتها كأمة واحدة، لأنه لا بد من التفريق بين هذا الواقع الطارئ الذي اصطنعه الاستعمار وحكم الشرع الثابت؛ فالشرع يؤكد وحدة الأمة، ويؤكد أنه لا اعتبار للحدود المصطنعة أمام وحدة العقيدة ووحدة التشريع. "أما الجنسيات، أي الانتماءات السياسية الحالية في الشعوب والدول الإسلامية فهي جنسيات عارضة في نظر الإسلام."[2]

وبناء على ذلك، وفي ظلال الوحدة المعنوية للأمة في الوقت الحاضر، فإنه لا يجوز أن يكون تناقض بين ولاء المسلم لوطنه الذي يعيش فيه وبين ولائه لأمته، لأنهما في الأصل لا ينفصلان أبداً، "فلكلٍّ أهميته واعتباره وآثاره، لكن نفي أي منها لصالح الآخر يعكس تقصيراً في استدراك حقائق الوطنية وأبعادها ومقاصدها من جهة والشريعة الإسلامية من جهة أُخرى."[3] "وإنَّ إدانة التعصب العنصري كما يفعل الإسلام ليست إدانة للوطنية؛ إذ الأخيرة تعني موقفاً إيجابياً مفهوماً من الحب والإعزاز والتقدير لحياة الجماعة وقيمتها... فهي عمل إيجابي صالح يفرضه الإسلام، فمن الواجب على المرء دينياً وأخلاقيًا أن يحب أقرباءه

(1) شلتوت، محمود. **الإسلام عقيدة وشريعة**، القاهرة: دار الشروق، ط6، 1972، ص453.

(2) المبارك، **نظام الإسلام**، مرجع سابق، ص138.

(3) الحمداني، حسين علي. "مواطنة وصراع الانتماءات"، **جريدة المدى العراقية**، عدد (2010/8/18).

وقومه ويخدمهم، ويدافع عنه بالحق ضد كل اعتداء وظلم، وكذلك أرضه، دون أن يعني ذلك عداءً لسواهم من البشر أو الأوطان... فما أبعد الفرق بين التعصب العنصري والوطنية."[1]

إن المسلم أينما وجد لا بد أن يوالي وطنه فيما أمر الله تعالى، فيصونه ويحميه ويعمل كلَّ ما يسعه من خير لأجله، ولا يمنعه ذلك من ولاء أمته، فيعمل لخيرها وصالحها أيضاً، ويعدّ كل أوطان المسلمين وطنه، فيحرص عليها كما يحرص عليه، ووجود حدود سياسية لا يجيز للمسلم أن يعادي وطن مسلم آخر، أو أن يعمل ضد مصلحته، لأنه حتى وإن لم يكن وطنه السياسي فإنَّه جزء من وطنه الإسلامي الكبير، وهو مسؤول عنه، وعليه واجبات تجاهه يلزم أن يؤديها ما استطاع.

هذا الفهم للوطن الإسلامي هو الذي لا يجيز لبعض المسلمين التخلي عن فلسطين، والمسجد الأقصى، والقدس، بدعوى أن فلسطين والأقصى ليس للفلسطينيين فقط أو للعرب دون سواهم، بل إن كل مسلم بحكم إسلامه مرتبط بالأرض المباركة والمسجد الذي كان مسرى نبيهم جميعاً، ولقد كان قبلة المسلمين الأولى. وهكذا تكون جميع مواقف المسلمين تجاه أراضيهم مهما تباعدت وتعددت واختلفت أسماؤها وحدودها، خاصّة أنه يجب على المسلم أن يضع في حسبانه أن هذا الانقسام أمر طارئ، وأن الوحدة هي الأصل، وأن العودة إليها هو طموح على المسلمين كلهم أن يرنوا إليه لإعادة الاعتبار لهم ولأرضهم. ومثل ذلك يقال عن أي جزء من أوطان المسلمين عندما تتعرض لاحتلال عدواني من أعداء الإسلام.

إذن، حال الأمة المسلمة حال فريد، فهي استناداً إلى معتقداتها واحدة وإن تعددت أوطانها وإن اختلفت حدودها، وهي مأمورة في العمل لصالح المسلمين

(1) المعهد العالمي للفكر الإسلامي. **إسلامية المعرفة**، سلسلة إسلامية المعرفة (1)، 1406هـ/1986م، ص106.

أينما وجدوا، ولصالح أوطانهم. وكل النصوص الشرعية تتحدث عن مفهوم الأمة وليس الشعب، يقول الله جل وعلا: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: 10]، فكانوا برابطة الأخوة القوية أمة، سواء كانوا مجتمعين في مكان واحد أو متفرقين في الأرض، وعشرات من الخطابات القرآنية جاءت باسم الإيمان، ولم تأت باسم الجنسية أو القومية، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾، وعشرات الأحاديث النبوية الكريمة جاءت تؤكد على ذلك، كقول النبي ﷺ: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"[1]. والأخوة هي أخوة الدين وإن اختلف العرق أو اللون أو اختلفت اللغة، وقوله أيضاً: "إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا"[2]، وقوله عليه الصلاة والسلام: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"[3]، كل ذلك يلغي نظرياً مبدأ التقسيم والانحياز أمام رابطة عملية أقوى وهي رابطة الأخوة الإيمانية.

1 – المواطنون غير المسلمين في الدولة الإسلامية

لم يمنع الإسلام وجود أفراد من غير المسلمين مع المسلمين على أرض واحدة وفي وطن واحد، وقد طبق النبي ﷺ ذلك عملياً عندما جاء إلى المدينة المنورة، فاعتبر كلَّ من فيها مواطنين يتمتعون بالحقوق والواجبات، لأن: "اختلاف الدين لا يسبب انتقاص الحقوق والتفاوت فيها."[4] وأما التقسيم الذي

---

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله. **جامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، 1422هـ، ج1، حديث رقم 15، ص13.

(2) المرجع السابق، ج1، حديث رقم 481، ص103.

(3) النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1954م، ج4، حديث رقم 2586، ص1999.

(4) المبارك، **نظام الإسلام**، مرجع سابق، ص112.

أقره الدين وفق قاعدة (الإسلام)، وتميز بموجبه المسلم عن الذمي، فهو تقسيم لا يلغي حقوق المواطنة أبداً ولا ينتقص منها، والجزية التي يدعي بعضهم بأنها إجراء تعسفي ضد مواطنين غير مسلمين، لا تفترق أبداً من ناحيتها الشكلية عن الزكاة أو أصناف الالتزامات المالية التي يوجبها الدين على المسلمين أصلاً، فكما المسلم ملزم بدفع نسبة من ماله باسم الزكاة إسهاماً منه في مسؤوليات البناء الاجتماعي، فإن غير المسلم يلزم بدفع جزء من ماله أيضاً، لكن باسم الجزية؛ لأنه ليس مطالب أصلاً بالزكاة. ثم إن الفقهاء تحدثوا عن أن موجب الجزية هو تعهد الدولة الإسلامية بحماية هؤلاء الذميين من اعتداء الغير، ولذلك سموا أهل عهد، وأهل أمان.

وفيما سوى ذلك فهؤلاء لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، فيعطون حقوقهم من الأمن والعمل والتنقل وغير ذلك، ولهم كذلك الحرية الشخصية كاملة في التدين بدينهم، ولقد قال الله تعالى: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ [البقرة: 256].

وإن من أعظم حقوق المواطنة بين المسلمين وغيرهم احترام دمائهم وأموالهم، فلا يجوز إيذاء ذمي. بل وأبعد من ذلك فإنه لا يجوز قتل المستأمن باعتبار أنه معاهد دخل الدولة الإسلامية بإذن، فيكون في فترة وجوده هناك حرام الدم والمال، وقد جاء الوعيد شديداً بحق من قتل معاهداً، قال ﷺ: "من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين سنة"،[1] ولا يجوز ظلمه ولا الجور في حقه، في حال الشعور نحوه بشيء من البغض والكره، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ [المائدة: 8]، فإن من تقوى الله إذن إنصاف غير المسلمين، فكيف إذا كانوا من المواطنين الذي يشتركون مع المسلمين في العقيدة في المجتمع الإسلامي.

(1) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج4، حديث رقم 3166، ص99.

2 – المواطنون المسلمون في البلاد غير الإسلامية

اختار ملايين المسلمين الهجرة إلى بلاد غير إسلامية كأوروبا وأمريكا، راح أكثرهم ينشد الأمان والحقوق التي وجدها هناك، حين حرم منها في بلاده الأصلية. وقد حظي قسم كبير منهم بجنسية تلك الدول، فيما يعني تمتعه بنفس حقوق أبنائها، بصفته مواطناً يشارك المواطنين الآخرين كل حقوق المواطنة، بالرغم مما صار المسلمون عموماً يواجهونه في تلك البلاد من تضييق ورقابة إضافية بعد ما سمي (بأحداث 11 أيلول)، التي سقط فيها برجان أمريكيان في جزيرة منهاتن بنيويورك، واتهم المسلمون في افتعال تلك الأحداث، وهو ما أدى إلى إلحاق الأذى بكل المسلمين في كل أنحاء الأرض ورميهم بجرم الإرهاب أو بوضع بعضهم تحت مجهر الرقابة أو بالملاحقة الفعلية والمحاكمة، أو بغير ذلك. ويمكن القول إنه ما بقي مسلم أو عربي إلا ولحقه شيء من تبعات ذلك، ومع كل ما مر فإن المسلمين –بالجملة– هناك ما زالوا يشعرون بأمن يزيد على أمن إخوانهم في بلادهم أحياناً، وما زالوا يشعرون بقوة القانون والاطمئنان إليه أكثر مما عليه الحال في بعض بلاد المسلمين.

والملاحظ بأن هؤلاء المسلمين المهاجرين مع انتمائهم الجديد لبلاد أخرى غير بلادهم، إلا أنهم يقعون في صراع فكري وثقافي ووجداني كبير، فهم من جانب يحتفظون بنفس عاداتهم وأعرافهم، بل ويحملون جل مشاكلهم التي كانوا عليها في بلادهم الأولى، مما يشعرهم بعد حين بأنهم لم يغيروا من واقعهم إلا قليلاً، فترى بينهم المذهبية والطائفية وصراعات السياسة التي ينقلونها معهم من بلادهم، إلى جانب ما يواجهونه من صعوبات تغيير الأعراف والعادات التي ألفوها. ومن جانب آخر فهم يلاقون محاولات حثيثة من تلك الدول من أجل إذابتهم في المجتمعات التي يعيشون فيها، وتطويع قيمهم لقيمها، وإلغاء خصوصياتهم.

ونجد كثيراً من المسلمين المهاجرين منحازين عن مجتمعهم الجديد إلى حد أن بعضهم يرفض هذه المجتمعات كلياً إلا فيما فيه فائدة لهم، فتراهم يقبلون على ما فيه فائدة من حقوق، ولكنهم في المقابل لا يشعرون بمعنى الانتماء للمجتمع ولا للدولة، ولا يقومون بواجباتهم تامة تجاهها، ويظلون يشعرون بالغربة طوال حياتهم، والأخطر من ذلك أن بعضهم يعمل ضد تلك الدولة التي تمثل وطناً جديداً له وضد مجتمعها، لأنهم يعدّونهم كفاراً لا يجوز التعامل معهم أبداً، بل ولا يجوز -برأيهم- الاطمئنان إليهم.

وليس من مجال البحث الخوض في مسائل جواز العيش في بلاد الكفر أو الكفار، ولا الخوض في تقسيمات الفقهاء الاجتهادية للبلاد: إلى دار إسلام ودار كفر وسواها، ولكن الذي ينبغي قوله: إنَّ على المسلم الذي اختار أن يعيش في بلد آخر، وإن لم يكن يحكم بالإسلام أن يتفاعل معه، وأن يؤدي دوره فيه مواطناً يؤدي واجبات المواطنة، ومسلم يعمل بأحكام دينه، ما دام أنه يتجنب في ذلك الانتماء ما يعارض دينه وأخلاقه، خصوصاً وأن في بلاد المسلمين اليوم ما يتعارض مع الإسلام وأخلاق الإسلام. بل لعل اندماج المسلمين في بلادهم الجديدة تلك ومشاركة مواطنيهم العمل والبناء فيه يتيح مجالاً خصباً لنشر الدعوة والأخلاق الإسلامية الصحيحة، وفيه إظهار لإيجابية المسلم وخروج عن السلبية التي قد تعطي الانطباع الخاطئ عن الإسلام وأهله.

3 - تأثر مفهوم المواطنة وحقوقها باختلاف شكل الحكم ومنهجه

لا يجوز بحال أن تتأثر المواطنة وما ينبني عليها من حقوق بنوع الحكم أو شكله، لأنَّ الأرض لله وهي بالعموم وطن الإنسان، ولأنَّ الحقوق أيضاً في الأساس مصدرها الله تعالى، وليس مصدرها الحكم ولا الحكام، فالله سبحانه هو الذي خلق الإنسان ومنحه حقوقه، فلا يجوز حرمانه منها إلا وفق إرادته وشرعه سبحانه.

ولعل هذا هو الفرق الأساس بين النظرة الوضعية للحقوق والنظرة الشرعية لها.[1] فأصحاب النظرة الأولى يرون أن الحقوق تثبت للإنسان بحكم القانون الذي يضعونه، ولذلك لا غضاضة عندهم في تقييد تلك الحقوق أو إنقاصها أو حتى تضخيمها بما يخرجها عن مسارها الصحيح، إن رأى ذلك القائمون على التشريع ذلك. وعليه فإنه من السهولة جداً وفق تلك النظرة التلاعب بالحقوق باسم القانون أو من ينظمه، والذي يؤسف له أن كثيراً من أنظمة الحكم تظلم وتجور بحقوق البشر، ثم تدَّعي أنها تعمل لصالحهم، في الوقت الذي توجه جلَّ اهتمامها لفئة من الناس على حساب فئات أخرى، بدليل ما تعيشه البشرية اليوم من عذابات ومآسٍ.

ثالثًا: أساس المواطنة وأبعادها

تبين لنا أن الحقوق والواجبات تعدّ أساس المواطنة، واختلال هذا الأساس يؤدي دون شك إلى اختلال ميزان العلاقة السليمة بين أطرافها المشتركة، والقواعد والأحكام التي تنظمها.

إنّ اختلال ميزان العلاقة لصالح طرف ما يشكل اعتداء سافراً على الطرف الآخر، كمن استأثر بشيء وامتنع عن أداء ما يترتب عليه من التزام في مقابله. ومن جهة أخرى، فإنه يؤثر على بنية الحياة المشتركة وسلامتها فيما يفترض أن تستمر بصورة متوازنة وأن تتقدم وأن تزدهر، ليتحقق بها الإعمار الذي يطمح إليه كل الناس أينما وجدوا في أية بقعة من الأرض، ذلك الإعمار الذي أراده الله تعالى من الناس في حياتهم الدنيا بوصفهم خلفاء في الأرض مكلفين بحمل الأمانة، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: 165]، وقال عن الأمانة ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ

(1) أسهب الدريني في الحديث عن هذا الموضوع، انظر:
– الدريني، فتحي. **الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1984م. ص17–23.

وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [الأحزاب: 72].

ولو بادر كل فرد إلى القيام بواجباته قبل أن يطالب بحقوقه، فلن نجد في الغالب نزاعاً ولا اتهاماً لأحد ضد أحد، لأن قيام الجميع بواجباتهم ضمانة لاحترام حقوق الجميع. ثم إن كانت جهتا العلاقة متفاوتتي القوة أو القدرة، فالأصل أن يبدأ الأقوى بتنفيذ الواجبات، لأنه أقدر على محاكمة الضعيف إن أخل أو تخلى عن التزاماته، وكذلك ليكون في مبادرته طمأنة للضعيف بأنه لن يغمط حقوقه. ولذلك نستطيع أن نقول إن إقامة العلاقات السليمة وفق ميزان الحقوق والواجبات يعدّ أساس المواطنة الحقة التي تؤدي إلى بناء الوطن والمواطن.

1 – أبعاد مفهوم المواطنة

لا يقف الأمر عند حدود الاعتراف بالحقوق والواجبات المشتركة وأهمية توازنها أساساً لمفهوم المواطنة والعلاقات المبنية عليها، فلذلك أبعاد أخرى مكملة لا بد من بنائها ورعايتها من أجل تشكيل إطار واضح لتلك العلاقة، يعمل على حمايتها وحفظها وتأهيلها للبناء، على شرط أن تكون تلك الأبعاد متجانسة متناغمة فيما بينها، ومتوافقة مع أساسها الذي تقوم عليه، ومن أهم هذه الأبعاد:

أ- البعد القانوني والتنظيمي: وهو ما يستهدف تنظيم العلاقة بين الناس حكاماً ومحكومين وهؤلاء ومؤسسات الوطن وأجهزته وهيئاته، ومعلوم أن أية علاقة لا تقوم على نظام واضح وقوانين حازمة تحرسها فإنها بالحتم ستنتهي إلى مجرد رغبات وتوجهات يفرضها القوي على الضعيف، وحينها لن نستطيع التفريق بين بيئة هؤلاء الناس وبيئة الغاب. ولأهمية هذا البعد فإنَّ الإسلام تضمن أحكاماً شاملة لكل مناحي الحياة، وأمر بتطبيقها، بل وشرع ما يحميها ويضمن استمرارها من خلال نظام العقوبات الذي يتصدى لكل من يتخطى سوية تلك العلاقة العادلة، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: 105]، وقال سبحانه: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب: 36].

ب- البعد الاقتصادي: وهو ما يستهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها لهم جميعاً، لضمان كفايتهم التي تحفظ كرامتهم وإنسانيتهم، وقد أمر الله تعالى بذلك حينما فرض الكرامة لكل آدمي فقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: 70]، ومن مفردات الكرامة كل ما يحفظ الإنسانية ويصونها. وقد شرع الإسلام ما يترجم هذا البعد حينما أمر بحفظ المال وتنميته وشرع مبادئ التكافل والنفقة والصدقات، وأوجب الزكاة وإغاثة الملهوف، والإنفاق على الأولاد والأرحام، وجعل الناس شركاء في الأساسيات من الماء والكلأ والنار[1] ليضمن تحقق الحد الأدنى من أسباب العيش.

جـ- البعد الاجتماعي: وهو ما يستهدف حماية أصول العلاقات الإنسانية وإسباغ معاني الود والمرحمة والتواصل عليها، وقد حرم الإسلام التخاصم والقطيعة والإيذاء، وشرع التسامح والتواصل والعفو، وقد أسس النبي الكريم ﷺ لذلك في حجة الوداع عندما قال "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه."[2] وأوصى الإسلام بأولي الأرحام وبالجار، بل ورسم القرآن صورة أوسع من العلاقات الاجتماعية السليمة بين المسلمين وغيرهم في إطار الاحترام المتبادل فقال تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: 8]، وكان عليه الصلاة والسلام لا يجد أي غضاضة في مخالطة غير المسلمين ومحاورتهم ومؤاكلتهم ومشاربتهم واستقبالهم في مسجده أو بيته.

---

(1) فقد روي عن أحد الصحابة قوله: غزوت مع النبي ﷺ، فسمعته يقول "الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار"، أنظر:

- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني. **السنن الصغير للبيهقي**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، كراتشي، باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية، ط1، 1410هـ/ 1989م، ج2، حديث رقم 2196، ص329:

- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. **سنن ابن ماجه**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، 1952م، ج2، حديث رقم 2472، ص826.

- السقاف، علوي بن عبد القادر. **الموسوعة الحديثية**، الدرر السنية، www.dorar.net.

(2) البخاري. **صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج3، رقم ، ص128، وانظر أيضاً:

- مسلم. **صحيح مسلم**، مرجع سابق، ج4، حديث رقم 2580، ص1996.

د- البعد الأخلاقي السلوكي: وهو ما يستهدف بناء الضوابط الذاتية في نفس كل فرد لتوجهه تلقائياً نحو طريق البر والسلامة، وتجنبه الإخفاقات والأخطاء في تعامله مع غيره من الناس، فيما يعني تحقق هذا البعد في نفوس الجميع توافر حماية ذاتية للأفراد والمجتمع وصيانة علاقتهم ببعضهم على نحو وقائي، ولذلك نجد أن الإسلام دعا إلى التزام الأخلاق ومكارمها، وحرّم سوء الخلق، بل جعل لحسن الخلق أعلى المنازل وأقربها إليه، وأمر الناس بالتقوى فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا﴾ [الأحزاب: 70]، وقال النبي الكريم ﷺ: "إن من خياركم أحسنكم أخلاقاً."[1]

هـ- البعد الثقافي الحضاري الذي يعنى بجوانب الخصوصية والتميز لمجموعة الأفراد أو المواطنين أمام غيرهم من الأفراد والجماعات، وهذا البعد يتناول المستويين: المستوى الروحي والمستوى المادي، وهما اللذان يعبران معًا عما ذكرناه من الهوية، بل ويُعدّان ترجمة عملية لها تتميز بها الأمة أو الشعب ثقافة وحضارة، وإذا كانت الثقافة تعبر عن القواعد فإن الحضارة تعبر عن البناء المشيد عليها[2]، وتحقيق ذلك كله في إطار هذا البعد من شأنه أن يمنع أية محاولات للاستيعاب والتهميش، ويتصدى لأي غزو أو اعتداء خارجي مادي أو ثقافي.

2 - تجليات المواطنة

يمكن التعبير بكلمة واحدة عن تجليات المواطنة الحقة، وهي الانتماء. والانتماء كما بينا أبلغ معنى وروحاً من الانتساب الذي يتحقق بمجرد ما يطلق عليه اليوم بالتجنس، فالتجنس أو الحصول على الجنسية، يفترض أن يكون عنواناً للانتماء أو شرطاً له كما في بعض الدول التي تلجأ إلى إجبار المتجنس

(1) البخاري. **صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج4، حديث رقم 3559، ص189.

(2) السيد، عزمي وآخرون. **الثقافة الإسلامية**، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010، ص49-53.

الجديد على أن يقسم بالولاء والانتماء لها قبل أن تقر له بالجنسية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة تحقق الانتماء، لأن الانتماء يولده شعور قوي مفعم بالعاطفة والحب عند الفرد تجاه أرض، أو معتقد، أو ناس، ينتسب إليهم طوعاً لارتباطه معهم بالهوية، حتى وإن كانوا خارج النطاق الذي يقيم فيه، ويمتنع أن يقدم على انتمائه شيء آخر، فيكون بموالاة تامة له، وهذا الشعور المفعم يتحول تدريجياً إلى إيمان، يولد طاقة عظيمة يبذلها الفرد لصالح ما انتمى إليه، حتى إنه ليكون على استعداد أن يفديه بروحه ودمه، دفاعاً عنه ونصرة له.

وقد عبَّر النبي ﷺ عن مدى حبه لمكة المكرمة على الرغم مما وجد فيها من أذى ومحاربة من رافضي الدين، وما بذله معهم من محاولات لإدخال نور الإيمان في قلوبهم، فعن عبد الله بن عدي بن الحمراء قال: رأيت رسول الله ﷺ وهو على ناقته واقف بالحزورة يقول: "والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلي، والله لولا أني أُخرجت منك ما خرجت."[1] ولما هاجر إلى المدينة أراد أن يكون لها في نفسه الحب والانتماء نفسه، فقال عليه الصلاة والسلام: "اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد."[2]

على أن الانتماء للدين -بوصفه قيمة عليا- هو أسمى معاني الانتماء وأشكاله على الإطلاق؛ لأن من شأنه أن يوسع دائرته حتى يشمل كل معانيه، ويتجاوز به حدود الجغرافيا واللغة والنسب والعادات، فيعلي شأنه وشأن من آمن به على أي شيء آخر، وهو ما يعيد الإنسان حقاً إلى البداية الحقيقية التي خلق الله تعالى الدنيا وفقها: أرض واحدة، وخلق واحد لخالق واحد، بدين واحد، وفي الحديث: "يا أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا عجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود

---

(1) الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك. **الجامع الكبير (سنن الترمذي)**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م، ج5، حديث رقم 3925، ص722، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(2) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج3، حديث رقم 1889، ص23.

على أحمر إلا بالتقوى، إن أكرمكم عند الله أتقاكم..."[1]، "إذن، كل البشر خلق واحد متساوون، وهذا هو أساس العالمية في الإسلام، كل البشر عند الله سواء، تميز بينهم أعمالهم في الفضائل الخلقية والإنجازات الإعمارية والإصلاحية الحضارية والثقافية."[2]

على أن ذلك لا ينفي مشروعية الانتماء لمفردات مجزأة من أرض أو قوم أو لغة -كما أسلفنا- لكن بشرط أن لا يقدِّم الإنسان أياً منها على الانتماء للدين، لأن الانتماء حينئذ سيتحول إلى عصبية، والعصبية أمر مقيت كما أخبر النبي ﷺ: "إنها منتنة"[3]، لما تتضمنه من انغلاق في الفكر والحركة، بحيث يعطل العصبي نفسه وقدراته داخل أسوار إحدى تلك المفردات، فيقدمها على غيرها، وإن كان غيرها أحق منها، فتراه ينزع نحو قبيلته أو لونه أو أرضه أو عرقه. وقد استنكر الإسلام كل ذلك، فما جعل للون أو عرق أو نسب فضلاً يعلو على الدين أبداً.

ولذلك كان لا بد أن يجعل الإسلام أساس الانتماء وجوهره في الدولة المسلمة، وأن يقوم نظامها على وفقه تماماً لضمان التزام الناس به، ودفعاً لتنفيذ واجباتهم تجاه غيرهم، باعتبار أن ذلك جزءاً من دعوة الدين الذي يمثل إرادة الله تعالى في خلقه، التي بلغها رسله صلوات الله عليهم، فلا يسع الناس حينها إلا أن يستجيبوا لما أراده الله تعالى، فيكون ارتباطهم به قائماً ما دام الدين قائماً في نفوسهم.

---

(1) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني. **شُعَب الإيمان**، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي صحاب الدار السلفية ببومباي بالهند، الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1، 1423 هـ/ 2003م، ج7، حديث رقم 4774، ص132، وانظر:

- ابن المبارك، عبد الله بن المبارك ابن واضح. **مسند الإمام عبد الله بن المبارك**، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الرياض: مكتبة المعارف، ط1، 1407هـ، ج1، ص147.

(2) المعهد العالمي للفكر الإسلامي، **إسلامية المعرفة**، ص105.

(3) البخاري. **صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج6، حديث رقم 4905، ص154.

رابعاً: آثار حماية حقوق المواطنة ورعايتها

إنَّ بناء الدولة ليس بأمر سهل؛ لما فيه من تشعبات متعددة لا بد أن تطال احتياجات الحياة المختلفة، ولما يتطلبه من استمرارية ودوام، ولذلك احتاج إلى جهود جميع المواطنين بلا استثناء. وقد يكون تحفيز الناس والاستفادة من خبراتهم الجانب الأهم في إدارة الدولة والمجتمع، وهو ما يسمى اليوم بالحكم الرشيد، لأن إهمال أشخاص أو مجموعة منهم لسبب من الأسباب يعني خسارة جهودهم في ذلك العمل الكبير. فالنتائج تقابل المقدمات كما هو معلوم، ولن يستجيب الناس لدعوات الإعمار والمشاركة إلا إذا تيقنوا بأن هذا واجب الجميع، بحيث يقبل كل شخص على العمل بما يتقنه وبما يستطيعه لكن من غير استثناء أحد منهم أو تمييز إيجابي له، يعفيه من الواجبات بداعي الجاه أو المنصب، كما عليه بعض الناس اليوم، لأن الناس يقبلون أن يكونوا خدماً لوطنهم في سبيل رفعته وتطوره، لكنهم لا يقبلون أن يكونوا خدماً لبعضهم باستعلاء أو احتقار، وامتناع من يظنون بأنفسهم علو الشأن سيؤدي قطعاً إلى تقاعس الآخرين عن العمل والتفاني، وحينها سيكون الوطن هو الخاسر.

ومن هنا، كان تمتع الجميع بحقوق عادلة متساوية الضمان الأول لمشاركتهم في العمل والبناء، وإن كان لا بد من فروق في الحقوق فلا بأس أن يكون بحسب الفروق في العطاء، فمن زاد عطاؤه زادت حقوقه، ومن قل إنتاجه قلت حظوظه.

لقد ساهم احتكار الحقوق باسم الحاكمية أو باسم العشائرية أو الحزبية أو باسم الواسطة والمحسوبية أو بالاستقواء والمغالبة إلى تخلف أوطاننا العربية عن ركب الحضارة والمدنية. ولا يحتاج الأمر إلى كثرة أدلة أو طول بيان لإثباته، فالناظر إلى أوضاع البلاد العربية اليوم يرى كيف فاتها قطار التقدم منذ وقت طويل، في مقابل ما تتمتع به دول العالم من تقدم بديع على جميع الأطر، فالحال في دول أمريكا وأوروبا وجنوب شرق آسيا المسماة النمور الآسيوية، والهند

وسواها، يكشف حجم الهوة بيننا وبينهم، في العلم والفكر والصناعة ونظم الحكم والنواحي الأخرى كافة. وهذه الدول لم ترتق إلى تلك المنازل الرفيعة إلا عندما أقرت لمواطنيها أنظمة واضحة تعطي لكل ذي حق حقه، تحترم عطاء كل باذل، وتحاسب تقاعس كل خامل، بل واحترمت جهود من أتى من خارجها، فقدرت استعداداتهم، ومنحتهم بقدر تضحياتهم، وهيأت لهم الأسباب، ولم يمنعها من ذلك خصوصياتهم الفكرية وهوياتهم الثقافية، ولكنها التقت معهم على حجم الإنجاز، واطمأن كل منهم أن حقوقه له لا ينازعه فيها غيره، وأن ضعفه أو انصرافه إلى عمله أو افتقاره إلى قوة الواسطة لن يكون سبباً في انتقاص حقوقه أو حرمانه منها، فالتزم كل منهم بعمله يؤديه بأمانة وحرص.

ولعل أكثر ما يؤسف له في هذا أن إسلامنا كان أعظم الثقافات على الإطلاق في نبذ التمييز بين الناس، فقد بنى النبي ﷺ دستور دولته على المساواة بين مواطنيها في الحقوق والواجبات على الرغم من اختلاف هوياتهم الثقافية والدينية، بل لم ير لنفسه ﷺ منزلة أعظم من غيره وهو رئيس الدولة، ونبي الله الكريم، فنهى من همَّ بالوقوف تعظيماً له مستنكراً ما كان من تعظيم ملوك الفرس، وهدأ الرجل الذي ارتعدت فرائصه لما رآه، فقال له: "هوّن عليك هوّن عليك، فإني لست بملك، إنما أنا ابن امرأة تأكل القديد"[1]، وقال في ابنته إنها لو سرقت لقطع يدها، وحث آل بيته على العمل وقال لهم إني لا أغني عنكم من الله شيئاً، وقرر ﷺ قاعدة المساواة العظيمة "لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى"، والتقوى بمعنى العطاء فهي جملة الخصائص التي يكسبها الفرد في نفسه، وهي عنوان المستوى الفاضل في الإنسانية والتي منها الإيمان.[2] وعندما جاءه عدي بن حاتم الطائي كريم العرب لم يمنعه اختلاف دينه من أن يقف له

(1) رواه ابن ماجه، انظر:

– ابن ماجة، **سنن ابن ماجة**، مرجع سابق، ج2، حديث رقم 3312، ص1101، قال المحقق في الهامش: في الزوائد: هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات.

(2) البهي، محمد. **الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر: مشكلات الحكم والتوجيه**، القاهرة: الدار العربية القومية للطباعة، ص420.

احتراماً وأن يستقبله في مسجده وبيته، ولم يكن ﷺ ليستأثر بشيء من دون الناس وهو قائدهم وحاكمهم ورسولهم، فكان ﷺ يعطي الناس الصدقات كلها ثم يعود إلى زوجه ويسألها إن كان في بيته شيء يمكن أن يأكله، ومات ﷺ ولم يكن في ملكه شيء إلا أرضاً أوقفها للفقراء.

وسار من بعده أصحابه على نهجه، فهذا أمير الدولة أبو بكر الصديق رضي الله عنه لا يجد غضاضة في أن يخدم عجوزاً وينظف بيتها، وهذا خليفته عمر رضي الله عنه يقول كلمة عظيمة لابن أمير مصر عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما وهو يُمَكِّن رجلاً ضعيفاً من الاقتصاص منه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً." وهذا علي رضي الله عنه يغضب من قاضيه عندما ميزه عن خصمه اليهودي فكناه ونادي اليهودي باسمه... والمأثور في هذا المعرض كثير.

والعبرة في حجم البناء الذي أفرزه هؤلاء المطمئنون لأنفسهم، والمطمئنون من تغول غيرهم عليهم، فصار الأعراب في ذاك الزمان سادة، وتحولت بواديهم إلى أعظم دولة تسوس الناس بالعدل والتقوى، وأصبح العمل والإعمار عبادة يتسابقون على شرف المشاركة بها، فبرز أعلام في الطب والهندسة والعمارة والفلك والفن والخطابة والصناعة، ما زالت آثارهم في ذلك شاهدة عليهم.

إنَّ مشاركة المواطنين والمساواة فيما بينهم والاعتراف بحريتهم كفيلة بأن تشعر المواطن بذاته وكيانه، وأن توجد لديه حالة من الدافعية للتفاعل الإيجابي، وتقديم الواجبات برضىً كامل قائم على قناعة ذاتية تعدها قيمة ينبغي عدم التهرب منها، ولكن كل ذلك يتطلب تتضافر الجهود على التربية على هذه المواطنة.[1]

(1) جلامنة، حذيفة سعيد. "مفهوم المواطنة والانتماء عند الشاب"، **صحيفة الحياة الجديدة**، عدد (2009/3/15)، www.alhayat-j.com/index.php.

خامساً: الدوافع الكامنة وراء الحرمان من حقوق المواطنة أو انتقاصها

على الرغم مما تعلن عنه وسائل الإعلام المختلفة في كثير من دول العالم، وعلى رأسها الدول العربية صباح مساء، من تمجيد للحكومات بوصفها تعمل جاهدة على ما فيه صالح مواطنيها وكرامتهم، وتضخم أي إنجاز لها حتى وإن كان منقوصاً أو أقل من الواجب لإثبات صحة مزاعمها، إلا أن نظرة فاحصة على واقع المواطنين في هذه الدول، تكفي لمعرفة ما يعانون منه بسبب غمط حقوقهم وتقييد حرياتهم والتمييز بينهم.

ولعل من أبرز الأسباب التي تكمن وراء انتقاص حقوق المواطنة، التي يأتي بعضها ذرائع تتعلل بها تلك الحكومات، لتفسير ما يعايشه المواطنون من الحالة غير المرضية لهم، ما يلي:

1 - اتهام بعض المواطنين بنقص المواطنة والانتماء، وهذا من أعجب الأمور وأغربها، ويصدق فيها قول القائل: رمتني بدائها وانسلت، فمع ما ترتكبه بعض الحكومات من انتقاص مواطنة مواطنيها إلا أنها تتهمهم بذات التهمة، وتسوغ لنفسها انتهاج ذلك ضدهم بوصفه نوعاً من العقوبة والردع. وتتنوع تهمها تجاههم أنواعاً كثيرة منها على سبيل المثال: تجريمهم بجرم الولاء لجهات أجنبية، أو تنفيذ -ما تسميه- أجندة لجهات مشبوهة، أو قبول تمويلات مالية من جهات غير معروفة، أو التآمر على الحاكم، ونحو ذلك من الذرائع التي تستند إليها الحكومات، لاتهام هؤلاء بنقص المواطنة والانتماء، حتى غدا "نقص المواطنة والانتماء نغمة جديدة نسمعها كثيراً وتشعرنا بالإحباط النفسي."[1] والأصل أن على الحكومات أن تحاكم هؤلاء إن رأت عليهم تهمة واضحة، ثم تعاقبهم بالعقوبات المنصوص عليها في قوانينها من غير انتقاص حقوقهم، فارتكاب الخطأ لا يسوّغ الافتئات على الحقوق.

---

(1) البيايضة، سهام. "المواطنة والانتماء والرغبة بالتشكيك": sehambayaydeh.maktoobblog.com/1610384.

2 – **التعصب**، تعصب الحكومات لصالح قسم من المواطنين ممن تعتبرهم أصليين، ضد من تعتبرهم غير أصليين، على اعتبار أنهم أحق من غيرهم بخيرات البلاد ومواردها، وأنهم الأصل وغيرهم طارئون، ولذلك يتم التمييز إيجابياً لهم ولو على حساب غيرهم، ولو كان ما ميزوا به ليس من حقهم، فيكون التفريق قائماً على مسوّغات واهية لا تخضع لميزان عادل ولا لقيم حقة، ولا يؤخذ إخلاص الناس ولا جهدهم ولا إنجازهم بالحسبان، مع أن السكان في البلاد العربية في الغالب أناس تجمعهم وحدة العقيدة واللغة والقومية، وترفض تلك الحكومات اتهامها بمجافاة العدالة، وتصر في الوقت نفسه على تطبيق برنامجها لقناعتها بأن أحداً لن يستطيع مجابهتها باعتبارها الطرف الأقوى، وهؤلاء طرف ضعيف لن يقوى على معاندة قوة الدولة والحكومة.

3 – **اختلال الوضع الاقتصادي**: فمعظم الدول العربية تعاني من مشكلات اقتصادية تتجلى في تنامي الديون الخارجية التي تدين بها للصناديق الدولية، وقلة الإنتاج، وتعاظم النفقات، والتضخم وغير ذلك. ولا ترى الحكومات المتعثرة وسيلة أفضل من الضغط على المواطن وانتقاص حقوقه لحل بعض مشكلاتها الاقتصادية أو تخفيف حدتها، ومما يزيد اشمئزاز الناس واستنكارهم أن الحكومات –وفي خضم التضييق عليهم– فإنها لا تتعرض لحياة البذخ التي يعيشها مسؤولوها، وكأن ذلك أمر مقدس لا يجوز المساس به، وكأن المسؤول من طينة أخرى أو طبيعة مغايرة توجب أن يتنعم ولو على حساب عامة الناس.

4 – **أولوية الأمن**: تعطي أكثر الدول والدول العربية بخاصة، ناحية الأمن الاهتمام الأكبر في شؤونها، حتى إن بعضها يوصف بأنها دول أمنية من الطراز الأول، ولذلك فإن هذه الدول تخصص جل موازناتها المالية لنواحي الأمن ومتطلباته، وللجهات العسكرية القائمة عليه على حساب التنمية والبناء، والتطور. وكثيراً ما نقرأ عن صفقات بعشرات المليارات من الدولارات لشراء أسلحة وعتاد، فيما يعاني مواطنو تلك الدول من الفقر، والعوز، والتخلف، ومع أن أكثر تلك

الدول تحتفل باستقلالها سنوياً إلا أنها مع ذلك، ما زالت تقر حالة الطوارئ في البلاد وتعمد إلى سن القوانين المؤقتة في مناسبة وفي غير مناسبة على أن حالة الأمن تستدعي ذلك، وهو ما يؤثر على حالة احترام المواطنة وحقوق المواطنين.

5 – الزعم بعدم نضج المواطنين: فبعض الحكومات تحتكر الحكم، والعمل، والفكر، تحت عناوين مختلفة منها: عدم أهلية المواطنين للمشاركة في (العملية الديمقراطية) تارة، أو عدم أهليتها لتشكيل الهيئات والأحزاب تارة أخرى، أو حتى للمشاركة في الترشح والترشيح والانتخابات، فيحرم هؤلاء من حقوقهم وخصوصاً السياسية منها، بحجة تلك الذرائع، فيكون الحاكم واحداً والحكم واحداً والحزب واحداً، كل ذلك استئثاراً واستفراداً بالسلطة والقرار، واستهتاراً بمقدرات الوطن والمواطنين وإمكاناتهم العلمية والعملية، وإن أجريت عمليات انتخابية فإن المواطن لا يثق بها ولا يقبل عليها، ويعلم سلفاً نتيجتها، وأنها لصالح الحاكم أو من يدعمه أو يواليه.

6 – التدخلات الخارجية: قد تلعب تدخلات القوى الدولية الخارجية دوراً في رسم الخارطة السياسية في بعض الدول، وهو ما يؤدي إلى توزيع القوى السياسية على نحو غير عادل ومساندة بعضها ضد بعضها الآخر، مما يحدث خللاً في النسيج الاجتماعي والسياسي في تلك البلاد، ويساعد على شرخ الصف الوطني وتهميش صورة المواطنة[1]، خصوصاً مع سيطرة منطق القوة للدول الكبرى على الدول الضعيفة –التي تدين بالتبعية لها– بما يمكنها من التحكم في حالة البلاد وأوضاعها الداخلية فضلاً عن الخارجية، فتفرض تلك القوى نفسها مباشرة على كثير من الأمور الداخلية، كالأنظمة والتعليمات والإجراءات والمؤسسات، وتأمر بتغيير ما تريد منها وفق ما ترى، حتى وصل الأمر إلى أن تتدخل في المناهج التعليمية للطلبة، وفي دعم مؤسسات أو جهات بعينها، بل ومحاربة أخرى تحت مسوغات واضحة ومكشوفة.

---

(1) الغزي، ناجي. "المواطنة وإشكالية الولاء للوطن"، http://www.shafaaq.com/sh2/index.php?option.

7 - **الصراع السياسي**: فالصراعات ما بين القوى السياسية تدفع إلى تشويه روح المواطنة والولاء للوطن، وقد تكون سبباً رئيساً وراء التأزم الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وهذا السبب ذو ظلال واضحة على الخارطة المحلية في بعض البلاد التي لا تزال تعاني من صراعات تنقل الحالة الوطنية إلى الخلف باستمرار، ويشجع تلك الحالة ضعف الحكومات والقائمين عليها، واستقواء بعض الأطراف بجهات أجنبية لها مصلحة في استمرار مثل تلك الصراعات.

8 - **تحكم أصحاب الامتيازات والولاءات الضيقة**: فهناك ولاءات قائمة على الامتيازات والمصالح الخاصة، لا على المواطنة وحكم القانون، وأصحاب تلك الامتيازات يتحكمون في البلاد والعباد، ويحتكرون مصادر السلطة والثروة والقوة، فيغيرون القوانين وفق ما يخدمهم، ويدخلون البلاد في معتركات مختلفة تحقيقاً لمصالحهم، وذلك ما من شأنه أن يولد الاستبداد ويضعف الولاء الوطني ويهمش المواطنة.[1]

9 - **الخوف من التدين**، تستجيب بعض الدول للضغوط الدولية في رصد التدين ومحاصرة أثر الدين في حياة المجتمع، نظراً لأنها تزعم أن الدين هو سبب الإرهاب والرجعية والتخلف، وفي حقيقة الأمر فإن هذه المحاصرة تستهدف المحافظة على الوضع القائم المنعتق في بعض الدول من الضوابط وأحكام الدين. ولعل هذا السبب الأخطر من بين ما ذكرنا من الأسباب، ليس لأنه يؤثر على المواطنين وحقوقهم ويضعف فيهم روح المواطنة فحسب، ولكن لأنَّ فيه افتئاتاً على الله تعالى؛ فالله سبحانه ارتضى الإسلام للناس بعد أن أكمل الدين لهم، وأتم نعمته به عليهم. وتخوف بعض الحكومات من التدين يعني الاعتراض على مشيئة الله تعالى، حتى وإن سوّغوا تخوفهم بالحرص على الدين من المتشددين ومن أصحاب الفهم الخاطئ، خصوصاً وأن فهم بعض الحكومات للتدين لا يكتمل إلا بفصل الدين عن الحكم وعن السياسة، وبعضهم يفصله عن التعليم وعن العادات، ويحصره بالمسجد، وكأن الدين ما جاء إلا

(1) المرجع السابق.

للمساجد، وحتى المساجد فإنها تحت ذريعة التخوف من الدين أصبحت أحياناً تحاط بهالة من الرقابة والتحكم.

سادساً: الآثار المترتبة على الحرمان من حقوق المواطنة أو الانتقاص منها

كثيرة هي الآثار التي تنتج عن حرمان المواطنين من حقوقهم أو الانتقاص منها، ويكفي أنها تمثل اعتداء على أمور ثابتة لهم بحكم مواطنتهم، وفي ذلك تجاوز قانوني وأخلاقي لا يُقرُّ، سينتج عنه -إن وقع- نتائج بالغة الخطورة تؤثر في الأفراد نفسياً واجتماعياً، وستضعف من إنتاجهم وتفاعلهم، وكذا ستؤثر في حالة البلاد واستقرارها. إنّ بيئة يعتريها مثل هذا الخلل ستكون هزيلة ومنتكسة، وستفتقر إلى مقومات القوة والتقدم، ولهذا نجد أن النبي ﷺ ينعى على أمة ترضى بمثل هذه الأوضاع، فيقول ﷺ "إنه لا قدست أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه غير متعتع."[1] ولعل من أبرز تلك الآثار ما يأتي:

1 - اختلال ميزان الحقوق والواجبات وما يتبع ذلك من فوضى حصول مواطن على حقوقه وحقوق غيره، وقيام آخر بواجباته دون غيره، وهو ما يؤدي إلى حصول مشكلات اجتماعية خطيرة لن تكون خافية على أحد، مثل:

أ - انتشار التباغض والتحاسد، وما سوى ذلك من الأمراض الاجتماعية والمسلكية الخطيرة، فالشعور بالظلم واستئثار الآخرين بالمنافع والفرص ينمي التباغض بين الناس، ويشعل التحاسد بينهم، ويصبح الاتهام هو سيد الموقف، ولا يشعر الناس تجاه بعضهم بالود والحب والتعاون؛ إذ يشقى البعض في حياته، ويكد ويعمل ليل نهار ولا يحصل إلا على القليل.. وأناس يقضون حياتهم سعياً وراء لقمة العيش، ويمضي بهم العمر ولا يحصلون إلا الفتات، في الوقت الذي يرون فيه غيرهم يعيشون في بذخ ودعة، فما يكون لهم أيسر من التحاسد والتباغض للتعبير عن رفضهم وازدرائهم مما يعايشون!

---

(1) ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، مرجع سابق، ج2، حديث رقم 2426، ص810، قال المحقق في الهامش: في الزوائد، هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

ب - اتساع الهوة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية بين الناس، بما يؤدي إلى إحداث طبقات اجتماعية وثقافية، فإذا كان المواطنون مطالبين بالواجبات نفسها تجاه وطنهم وشعبهم وأمتهم، فلماذا تتباين بينهم الحقوق، بل إن منهم فوق نقصان حقوقه يطالب بواجبات إضافية أكثر من غيره، ولعل ما ينمي هذا الشعور تقاعس بعض الحكومات عن توفير أساسيات الحياة لتخفيف وطأة ذلك التباين الذي نلحظه اليوم في المجالات كافة. فلو نظرنا إلى جانب الصحة مثلاً لوجدنا أناساً ينعمون بالعناية الصحية في أعلى مستوياتها، وأناسًا يعجزون عن الحصول على العلاج أو الدواء حتى في الأمور الطارئة. ولو نظرنا إلى جانب المواصلات -والتنقل حق للناس جميعاً- لوجدنا من يمتلك واسطة نقل خاصة أو أكثر في حين أن غيره يعاني من عدم وجود مواصلات عامة محترمة تتوافر فيها مقومات السلامة والكرامة واحترام الوقت. ولو نظرنا إلى الرواتب والمعاشات المالية لوجدنا فيها تبايناً كبيراً كذلك، ففيما تقل عن حد الكفاية لكثير من الناس فإنها ترتفع جداً للآخرين أضعافاً مضاعفة.

كل ذلك وغيره يشعر الناس بالانتقاص والظلم، ويفرزهم طبقات. والطبقية من شأنها أن ترسي لكل قوم عادات وأعرافاً وقيماً مختلفة، تؤثر في وحدتهم، وتباعد بين مشاعرهم واهتماماتهم، وتجعلهم جميعاً عرضة للانصراف عن هموم وطنهم ومصالحه، لانشغال أصحاب الطبقة الغنية بأهوائهم وتطلعاتهم، وانشغال أصحاب الطبقة الفقيرة بما يقيم أود حياتهم.

ج - التصارع والتنافس في سبيل الحصول على المغانم، فعندما ينظر المحروم إلى نفسه ويعاين حرمانه وشقاءه، وعندما يستشعر معنى الظلم والجفاء، سيعمل جاهداً لتغيير واقعه، وفي خضم ذلك يتناسى البعض مبدأ الحلال والمباح ويتغاضون عن أحكام الشرع والقانون، فيسارعون إلى التقاط أي شيء تقع عليه أيديهم، سواء كان من حقهم أو من حق غيرهم، تحت ذريعة الظلم والحاجة، ويغدو طابع الأمور قائماً على التنافس والتسابق على الحيازة وتتعالى الأنانية

والطمع، ويخبو الإيثار وحب الخير للآخرين، ويبذل الجميع ما يستطيعون من أجل زيادة ما عندهم وتكثيره، حتى هؤلاء الذين من المفترض أنهم يمتلكون كفايتهم تراهم لا يقتنعون بما هم فيه، ويسعون إلى المزيد.

2 – صرف الناس عن واجب الانتماء لقيمهم والتضحية لأوطانهم: الأصل أن الإنسان السوي الواعي وبخاصة المسلم لا يعيش لنفسه فقط، ولا يحرص على سعادته فحسب، وإنما يعدّ نفسه مسؤولاً عن أسرته وأهله وجيرانه، ودائرة المسؤولية في الإسلام تتسع شيئاً فشيئاً لتشمل مسؤولية المسلم عن أبناء أمته كلها، والرسول ﷺ يقول "مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُصْبِحْ وَيُمْسِ نَاصِحًا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِكِتَابِهِ ولإِمَامِهِ ولِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ"[1]، وجعل الدين والوطن والعرض والمال قيماً تستحق التضحية من أجلها، حتى إن مات دفاعاً عنها فموته شهادة يكرم بها عند الله تعالى.

إن انعتاق الفرد من الانتماء لأمته ووطنه وقيمه يدفعه إلى البحث عن انتماءات أخرى ولو كانت أقل شأناً وأدنى مستوى، لأن الانتماء أمر فطري يحتاجه كل إنسان لما يشعره بكينونته ككائن اجتماعي لا يقوى على العيش منقطعاً دونما امتداد أو هدف.

3 – تعطيل البشر عن القيام بواجباتهم: فالله تعالى لم يخلق الإنسان عبثاً، بل خلقه لمهمة عظيمة وهي خلافته في الأرض، وتبليغ الأمانة، وإقامة الدين، فقال الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: 56]، فوجب على الإنسان بوجه عام أن يعمل ويسعى لما كلف به، وصرف الناس عن واجباتهم الكبيرة معناه انشغالهم بالأمور الصغيرة التي يجب أن تكون متاحة أصلاً، وتعطيل الناس عن واجباتهم يؤدي بهم إلى:

---

(1) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي. **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ، ج7، حديث رقم 7473، ص270، وقال: لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حُذَيْفَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ.

أ – انشغالهم بتوافه الأمور وتركهم الأمور الكبار، فالإنسان مأمور بأن يعمل ويعمر، وأن يسعى لما فيه خيره وخير الناس، ولكنه قد يترك ذلك كله في سبيل الحصول على حقوقه ولو كانت بسيطة. كثيرون من المحرومين يحلمون ببيت يأويهم، وبعضهم يرى سعادته في توفير الطعام لأبنائه، وبعضهم يتغاضى عن متطلبات صحته لأنه لا يملك ثمن العلاج، هؤلاء وغيرهم كيف سيقدرون على العمل والبناء إن كانوا في حاجة إلى ما يقيم أودهم، ويقوم بمعيشتهم.

ب – صعوبة التضحية، فالذي يشعر بالنقص والحرمان سيعجز عن العمل والسعي، فهل يستطيع أن يضحي من أجل غيره، هل يستطيع أن يعيش من أجل قيمه، هل يمكن أن يقدم مصلحة بلده أو أمته على مصالحه، إن فاقد الشيء لا يعطيه، من لا يشعر بالعزة لن يستطيع أن يوفرها لغيره، ومن يفتقر إلى معنى الحياة لا يستطيع أن يحفظها لغيره.

ج – استمرار التراجع والتخلف، إن حالة مواطني ما يسمى بدول العالم النامية خير دليل على ما هم فيه، إنهم عاجزون عن أن يتقدموا ببلدهم، عاجزون عن التطور والبناء، لأنهم هم أصلاً يحتاجون لمقومات ذلك التطور والبناء، وينتشر العجز حتى يعم كل شيء، ولننظر حولنا، الشعوب القوية هي شعوب الدول القوية، والشعوب القوية تصنع كل شيء. البلدان المتقدمة في حقوق الإنسان هي ذاتها المتقدمة في التعليم والبحث، وهي ذاتها أيضاً المتقدمة صناعياً وسياسياً وفي غير ذلك من الأمور حتى الرياضية. والدول المتخلفة هي دول الشعوب المتخلفة، وهي بالمقابل متخلفة في كل شيء، وحتى لو لمست بعض التطور فيها فقد يكون مبنياً على المادة، بمعنى أن هؤلاء يشترون التطور شراءً، ولكنهم لا يصنعونه، وفرق كبير بين أن تشتري وبين أن تصنع، لأنك إن اشتريت فأنت محكوم لبائعك ولمزاجه ولشروطه في سبيل المحافظة على ما اشتريت وإدامته.

سابعاً: مخاطر انتقاص حقوق المواطنة أو الحرمان منها

لا يمكن الإحاطة بجميع تلك المخاطر، لأنَّ من شأن ما هو خطر أن لا يتوقف عند حد معين، فالخطر بالضرورة يؤدي إلى غيره، والضرر يوهن كل ما يصل إليه، والمشكلات إذا حدثت تؤثر في سلامة كل ما له علاقة بها، والمشكلات إن كثرت تشابكت وأصبحت كالدائرة، والدخول فيها يعني الانتقال من واحدة فيها إلى الأخرى، وبلا نهاية، وبما يصعب الخروج منها، إلا أن تكسر تلك الدائرة، وكسرها لا يكون إلا بإرادة عظيمة تقضي على تلك المشكلات.

ومن أمثلة تلك المخاطر التي تترتب على انتقاص الحقوق أو الحرمان منها، وقوع وانتشار ما يلي:

1 – العنف في المجتمع: وعندما نتحدث عن العنف المجتمعي فنحن نتحدث عن كل أشكال العنف، العنف مع النفس، بإهمالها أو قتلها، والعنف الأسري نحو الزوجة أو الزوج والأولاد، والعنف العشائري، والعنف بين الطلاب، أو بين الجيران، أو بين العاملين، وغير ذلك من الصور التي ما عادت تخفى على أحد، وأكثر أسبابها ما يشعر به الناس من توتر وخوف واضطهاد، فيكون تعبيرهم عن ذلك قوياً عنيفاً إلى درجة أنهم لا يسألون عن نتيجة تصرفاتهم، فليس لديهم ما يخسرونه.

2 – العنصرية والتعصب: فضيق دائرة الولاء والانتماء إلى حيث الأسرة أو العشيرة أو المذهب أو البيئة، تدفع أصحاب تلك الدوائر إلى العمل على حماية أنفسهم ومن معهم ضمن نطاق تلك الدوائر الضيقة، ويعملون على تقديم أنفسهم على غيرهم بالرعاية والحظوة والمكاسب، ولو أدى ذلك بهم إلى الدخول في صراعات مع غيرهم من أجل المحافظة على تلك الرابطة وامتيازاتها.

3 – الجريمة: ونقصد بها الجريمة السياسية ضد الحاكم أو الوطن أو مؤسساته وأفردها، أو الجريمة الجنائية ضد الأشخاص أو مصالحهم وممتلكاتهم، تارة انتقاماً من المحرومين ضد من يعتبرونهم سبباً في حرمانهم من أصحاب

الحكم أو المال أو الجاه، وتارة من عامة الناس في محاولة للحصول على بعض المكاسب منهم.

4 – التنكر للمبادئ وتبعية أرباب الحكم والقوة: لأنَّهم مصدر العطاء كما يصورون، وعندما تتحول حقوق الناس إلى عطايا ووسائل لكسب الولاءات والتبعية، يقتنع بعض الناس أن تلك الطريق هي الأقصر لنيل المراد، حتى وإن كانوا غير مقتنعين بها ولا بأصحابها، ولكنها وسيلتهم المتاحة لتعويض حرمانهم، وفي هذه الحالة قد يتخلى الناس عن مبادئهم، ويتبعون ما يظنون أنه ينفعهم ولو بطريقة غير مشروعة. ولعل هذا ما يفسر ولاءات الناس في كثير من البلاد لأشخاص الحكام وتقديم ولائهم على الولاء للوطن.

5 – شراء الذمم، وانتشار الرشوة والمحسوبية والواسطة: فما يكون ممنوعاً يصبح ممكناً عندما يقبل شخص أن يبيع ذمته مقابل دراهم أو مصالح آنية، أو يتمكن شخص من أن يعبث بالنظام لصالحه بالقوة أو بالجاه، وهنا تضيع الحقوق تماماً، ويتعطل النظام، وتنتشر شريعة الغاب التي تقوم على القوة فقط "وخاصة في ظل وجود ظاهرة الواسطة والفساد الإداري والمالي، وتفاوت مستوى التنمية بين المدن والمناطق."[(1)]

6 – الفوضى والتفلت من النظام: فما دام أن الالتزام بالنظام قد لا يؤدي إلى تحصيل الحقوق، فالقناعة التي سيؤمن بها الناس هي أنه لا بد من خرق ذلك النظام، خصوصاً مع وجود نماذج متعددة تقدر على كسب أي شيء تريده من غير نظام ولا قانون، ولذلك يغدو تقليدهم أو اتباع منهجهم أمراً ممكناً ومضموناً للحصول على المكاسب والحقوق، بل والحصول على ما لا يحق أصلاً.

7 – خيانة الأمانة: فالذي يحرم من حقوقه ويرى خلاصه في الطرق غير المشروعة فإنه شيئاً فشيئاً يستسيغ الأفعال الخاطئة تسويغًا لحاجاته أمام نفسه،

(1) السهلي، محمد بن عبد الله. "المواطنة في القانون بين التنظير والتطبيق"، **جريدة الرياض**، عدد 14599 (13 يونيو 2008).

فقد يسرق ويقول إنني بحاجة، وقد يقتل ويقول إنه انتقام من فاجر فاسق، وقد يعمل ضد مواطنيه ويقول إنهم ظلّام لا يستحقون المعروف، ويخالف دينه وهو يظن أن الله تعالى سيعفو عنه لما به من حالة بائسة، وقد يصل إلى حالة التآمر على بلده وقومه انتقاماً لحاله، ولا يبقى عند هؤلاء ما هو مقدس.

8 – الإرهاب والانتقام: لقد تبين أن كل ما يوصف بالإرهاب اليوم هو في الحقيقة انتقام؛ انتقام لحال الأشخاص أنفسهم، أو لحال أمتهم، أو لحال أوطانهم، ولذلك هم يتعرضون لمن يعتقدون أنه السبب في ذلك، حتى وإن كان بريئاً، لكنه لهم على الأقل وسيلة ضغط ضد الفاعل الأساس.

9 – استهانة الآخرين بالمواطنين وتجرؤهم عليهم وعلى دولهم: فعندما يرى آخرون من أفراد وحكومات في دول أخرى مدى استهانة بعض الحكومات بشعوبها، فإنهم سيستخفون بتلك الشعوب وبتلك الحكومات أيضاً، وسيتجرؤون عليهم، وها نحن نعيش في مثل تلك الصورة، ففي كل يوم يقتل عشرات من العرب والمسلمين بسلاح العداوة والبغض والاحتلال، دون شفقة ولا رحمة ولا حساب لأحد، في الوقت الذي لو قتل واحد فقط من دول الغرب الأوروبي أو الأمريكي مثلاً لقامت الدنيا ولم تقعد كما يقال، وصدق الشاعر الذي قال: من يهن يسهل الهوان عليه.

الخاتمة والتوصيات:

لن يشعر المواطنون بالرضى والانتماء لأوطانهم وقيمهم إلا إذا شعروا باحترام مواطنتهم، وتمكنهم من التمتع بحقوقهم، وبالمقابل فإن حرمانهم من تلك الحقوق والمواطنة أو انتقاصها سوف يؤثر على انتمائهم وولائهم وقيامهم بمهامهم وواجباتهم.

أساس المواطنة الحقيقية: حقوق وواجبات، والعلاقة بين الحقوق والواجبات علاقة تبادلية توازنية، فما يمثل حقاً لشخص أو جهة يمثل في المقابل واجباً على

شخص آخر أو جهة أخرى، ولذلك وجب على الجميع أن يفوا بالتزاماتهم ليتمكن الجميع أيضاً من الحصول على حقوقهم.

الأمة المسلمة تربطها وحدة أقوى من حدود الأوطان السياسية الطارئة، لأنها أمة أخوة وعقيدة أسسها الدين وأمر الرب تعالى بالالتزام بها، ومع ذلك فلا تناقض بين الولاء للوطن والولاء للأمة، لأن من دواعي الولاء للأمة المحافظة على أوطان المسلمين وإن اختلفت.

من أهم آثار احترام حقوق المواطنة إشراك الجميع في مهمة بناء الدولة وإعمارها، بتكاتف وتعاون، يؤدي إلى التقدم والازدهار على مستوى الدولة ومؤسساتها وشؤونها كلها، وهذا ما يفسر لنا قوة بعض الدول في كل المجالات، وفي المقابل ضعف بعض الدول في كل المجالات.

مهما تعددت دواعي حرمان المواطنين أو بعضهم من حقوقهم، فإنها تعد أسباباً واهية، لأن المواطنة في أصلها تثبت لجميع المواطنين بعدالة ومساواة، ولذلك تمتع غير المسلمين في الدولة الإسلامية بكافة حقوق المواطنة منذ أن أقام النبي ﷺ دولة المواطنة في المدينة المنورة، ووضع دستوراً لم يفرق بين سكان المدينة على اختلافاتهم الكثيرة.

مخاطر التمييز بين المواطنين وحرمان بعضهم من حقوقه كثيرة ومتعددة، وقد تصل إلى حد أن يخون من يشعر بالحرمان والاضطهاد وطنه ودينه وقيمه، لصالح عدوه الذي يلوح له ببعض ما حرم منه في وطنه.